

الامام من بيت المال في جمعه حمام وربع
حوايت وثلاثة طباق وفضا في كل شهر مائة نصف
وحمسة وثلاثون فصقا وحمل في الحمام ومعه
عمارة واذن له الحاكم الشرعي بقتضى جهة الوقف
ويصرف على العمارة المذكورة بحسب عزيمة واقفين
واصرف قدر ما يفتقره من خزانة الوقف في كل شهر
وانما كان في كل شهر من الحمام وما يفتقره من
باني نصف قبل قبيل الزيادة ام لا وما يفتقره
تقبول الزيادة ويوجر الحاكم الشرعي من ذلك قبل
لورثة المقتضى على جهة الوقف البطلان من
الذكور جميعا الوقف او بطلان المستاجر المذكور ان لا
اجاب ان ذاه مستحص لا تقبل الزيادة
لان منعت وان اردت ان الرقبات وكثير الرقبات
تقبل والورثة يرجعون في غلة الوقف بما هو
سئل ما يقول مواعظي معنى قول المشايخ
حتى يصير ظلال شئ مثله سوكت في الزوال وهذا المعنى
وما الزوال وهل الفتوى على قول ابي حنيفة
في العصر في المشا والسفق المحررة ام على قولها وهل
ان اقام الى صلاة الجمعة وتركها نزلت مقنونا وفيه
ولد صغير فضا عنده اليه الناس يصبر صامنا اولاهل
ادعيت عقار اولاهل في يده بملك بما نام بالقبة

وهل

وهل العقار يرضون اولاهل ان استنزي امة من
اخر فانت فادعوا المستنزي انما كانت قبل القصد فقام
بيته وادعوا التامير انما كانت بعد القصد واقام
بيته فبيته من تقدم وهذا اذا ارضى اخيه
فيما دون الفرج اولاهل بما ربه او علام يجد اولاهل
وهذا اذا رضى من بيته او من بيته بجدوا بيته
اولاهل انما السلطان بجدوا بيته من بيته
يجد اولاهل ان كان رجل له زوجة واحدة
وهو لا يملك غيرها فظالمته بموجب القسم
فانتمه لا يجب عليه اولاهل ان اصله حر طير
لا يوكلا وكان اكثر من قد رادهم يجوز صلواته
مع اولاهل **اجاب** عن الاوليه وهي مسئلة
المتلين الى اخره ما حصره الشيخ فاسم وعشرون
في قوله ان كان ظل كل شئ مثله سوي في الزوال
قال في البيضاوي وهذه روية محمد بن ابي حنيفة
وهو الصحيح واحتماره برهان الشريعة التحريم
وعول عليه التمسكي ووافقه صدر الشريعة وخرج
دليله وقال في الفتاوى واول وقت العمل
انما صار ظل كل شئ مثله وهو المختار قل
وليه حد صحيح وهو ما رواه البخاري في صحيحه
س حديث البخاري قال كما مع النبي على اقط الصلوة